النهار ٢٧-٨-٢٠٢٠

بالعدل لا بالقانون

زياد بارود
وزير الداخلية السابق

يُحكى أن محاميا، ذاع صيته لسرعة بداهته وظرفه، صدر له حكمٌ "باسم الشعب اللبناني" في دعوى كان ترافع فيها، إلاّ أن الحكم لم يعجبه في تعليله وفي ما انتهى إليه. فما كان منه إلا أن راجع القاضي الذي أصدره، مطالبا بتصحيح "خطأ مادي" في الحكم بأن يُصار إلى إضافة جملة، إلى جانب "الشعب اللبناني"، تستثني المحامي المغبون من الشعب المذكور...

هذه الرواية – الطرفة تعود بنا إلى "الكتاب"، حيث المادة ٢٠ من الدستور تنصّ، منذ صيغتها الأولى العام ١٩٢٦ ومن دون أن يطرأ عليها أي تعديل لاحقا، على أن القرارات والأحكام تصدر عن المحاكم "وتنفّذ باسم الشعب اللبناني"، ولا استثناء...

عظيمةٌ هي، بذلك، السيادة الشعبية، وعظيمٌ هو ذاك النص الدستوري الذي وضع القضاء، عن حقّ واستحقاق، في مصاف السلطة الدستورية وقال بالحرف "إن القضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم". ما لنا وسيادة الشعب وكم من الأخطاء تُرتكب باسمه. على الأقل في القضاء ثمة استئناف وتمييز (مع استثناءات كتلك التي تجعل قرارات المجلس العدلي، مثلا، غير قابلة لطرق المراجعة العادية وغير العادية) واعتراض وإعادة محاكمة. بل قد يكون النطق باسم الشعب في الأحكام أقل وطأة عليه من الحكم عليه (وبالإعدام أحيانا!) بما آلت إليه ظروفه في المال والأعمال والشارع و...المرفأ. أما استقلال القضاة "في إجراء وظيفتهم" (ويجب أن تُقرأ "في ممارسة سلطتهم الدستورية")، فوسيلةٌ، لا غاية بذاتها. فالأخيرة هي إحقاق الحق والعدل، وأما الاستقلال في العمل والرأي والتعليل والحكم فإنما هو أداة بيد من أولي شرف النطق باسم الشعب اللبناني. وهنا وجهٌ من أوجه أزمة العدالة عندنا، حيث يلاحظ الباحث في مسائل القضاء أن المأمول بات عند كثيرين، وكأنه هدف بذاته، إستقلالية السلطة القضائية، وهي استقلالية كرّستها المادة ٢٠ من الدستور بأحرفٍ لا يرقى إليه اجتهاد في معرض وضوحها، في حين أن هذه الاستقلالية هي المدخل إلى الأسمى: العدل وإحقاق الحق. لكنّ الممسكين بخيوط التشريع والمحرّكين لآليات التطبيق قد اختاروا، منذ إعلانه سلطة وعلى الرغم من هذا الإعلان، أن يحجبوا عن القضاء إستقلاله الناجز لأن هذا الاستقلال يقيّد حركتهم ويهدّد زبائنيتهم ويحرّر المتقاضي منهم. في لعبة المصالح، أتقن هؤلاء فنّ التشبيك في ما بينهم، على اختلافهم، ليتفقوا على ضبط إيقاع القضاء والقضاة عبر قوانين تضمن لهم استمرارهم في إحكام قبضتهم على أخطر تهديدٍ دمارٍ شاملٍ لترسانتهم: قاضٍ مستقل!

في هذا السياق، يُلاحَظ أن معظم التشريعات الناظمة للسلطة القضائية، حتى لا نجزم بالإطلاق، كانت لتبطل لعدم دستوريتها فيما لو صدرت بعد إنشاء المجلس الدستوري، على اعتبار أن أي تقييد مباشر أو غير مباشر لاستقلال القاضي إنما يشكل مخالفة، بل انتهاكا لنص المادة ٢٠ من الدستور، وحبّذا لو أتاح هذا الأخير مراجعة المجلس الدستوري طعنا بتلك التشريعات، لكنه لم يفعل. ولعلّ الدلالة الإضافية الأبلغ على خشية الممسكين بالسلطة، منذ عقود، من ذاك القاضي المستقل، هي في الإحجام المزمن والمتكرّر عن الإفراج عن قانون السلطة القضائية المستقلة، منذ اقتراح الرئيس حسين الحسيني ورفاق له نواب في أوائل التسعينات وصولا إلى اقتراح المفكرة القانونية أخيرا الذي تبنّاه نوابٌ باتوا يدركون تعاظم المطالبة الشعبية باسترداد العدالة المنهوبة. كأني بهم يقولون: باسم الشعب اللبناني، نتقدّم بهذا الاقتراح راجين إقراره!

لقد رافقت حركةَ الوعي التي ظهرت في الشارع، وما أعقبها من غضب مشروع، أدبياتٌ هي في صلب أساسيات بناء الدولة. تراكمت الخيبات والإحباطات على مدى عقود فتمخضت لتلد أجيالا من الصارخين في وجه فاتكٍ متسلّط تبدّلت صورته وتنوّعت أسماؤه لكنّه بقي هو ذاته يحكم بالقانون، لا بالحق. يمنّن الناس، وقد ولدوا أحرارا، بلازمة "دولة القانون والمؤسسات". دولة حجزت حرياتهم وحقوقهم وراء قضبان قانون يفصّله أهل السلطة على قياسهم، وشتّان ما بين الحق والقانون. ألم ينصح لقمان ابنه قائلا: "أحكمِ الناس بالعدل، لا بالقانون"؟ دولة الحق هي التي تنحني أمام نصّ دستوري يكرّس للقضاء سلطته ويكرّس للقضاة استقلالهم، فيأتي قانونها منسجما مع هذا الحدّ الأدنى من الخضوع لمعيار الحق الثابت، لا لظرفية المصالح العابرة.

وعلى ذلك، فإن أزمة استقلالية القضاء ستبقى قائمة وستستمر تنهش جسم العدالة بكل مكوناته، طالما الدستور وجهة نظر وطالما القوانين في غربة عن الحق. لكن ثمة شيئا تغيّر أو هو آخذٌ في التبدّل، وعلى مستويات ثلاثة: فالمتقاضون، أي مجموع المواطنين والمواطنات، باتوا يضعون في أعلى قائمة مطالبهم حقّهم بقاضٍ مستقل (لاحظوا عدم ضرورة إضافة "نزيه" لأن النزاهة استقلال) وحقّهم بعدالةٍ إنتقالية، لا إنتقائية. والمشرّعون باتوا يدركون أن عدم الاستجابة لهذه المطالب المحقّة يعرّيهم ممّا تبقى من أوراق التين حيث وجدت. وأما القضاة، ففي انتفاضةٍ، يخفت موجب التحفّظ صوتها حينا، ويعلو حينا آخر عبر مجلسهم أو عبر نادٍ لهم بات يعبّر عنهم وعن الناس.

وأما الفساد وما يدور في فلكه من كلامٍ لا يقترن بفعل، ومشاريع واقتراحات قوانين لا تصل إلى حبر الجريدة الرسمية وصفحاتها، فبحثٌ آخر لا تتسع له هذه الأسطر، ولكن قد يكون من المفيد التذكير بأن الحصن المنيع لإصابة هذا الفساد بمقتل إنما هو ذاك القاضي المستقل ذاته. لا تبحثوا عنه. فقط، أطلقوا يديه...